المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

30/10/2013

891 لاجئا إفريقيا بالمغرب وأزيد من 2000 آخرين ينتظرون

حقوقيون: المغرب لا يعترف بوثائق المفوضية السامية للاجئين

1203/4

■ عبد المجيد أمياي ■

قال يوسف شملال منسق «مركز المساعدة القانونية للاجئين وطالبي اللجوء» بمدينة وجدة، وهو المركز الذي أحدث في 27 شتنبر 2007 بموجب اتفاقية شراكة بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، إن عدد المهاجرين الأفارقة المعترف بهم كلاجئين من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لا يتجاوزون 891 لاجئا فقط، غير أن هناك أزيد من 2000 طلب مسجل لدى المفوضية ينتظر أصحابها من المهاجرين غير النظاميين ردودا من المنظمة بمنح أو عدم منح صفة لاجئ.

وعن جنسية المصرح بهم لدى المفوضية بكونهم لاجئين، كشف المتحدث نفسه أنهم من جنسيات إفريقية مختلفة، خاصة من دول جنوب الصحراء، وبالتحديد من «الكونغو» و«الكودفوار»، وبالرغم من أن عددهم لم يتعد في المجمل بين المعترف بهم كلاجئين وطالبي اللجوء 3000 مهاجر، فإن السلطات وفق نفس المتحدث رحّلت واقتادت إلى الحدود الجزائرية بعضا منهم بالرغم من إشهارهم لوثائقهم، وهو ما يتعارض مع قواعد القانون الدولي، خاصة اتفاقية جنيف لسنة 1951 المتعلقة باللاجئين، هذه الاتفاقية التي قال بأنها «تطبق بمزاجية في المغرب».

وعلاقة بمدينة وجدة، بصفتها مدينة تأثرت بشكل كبير بالظاهرة نظرا لموقعها الجغرافي، فإن المدينة بعدما كانت محطة للعبور للوصول إلى مدن أخرى في المغرب «تحولت إلى مدينة لاستقبال واستقرار المهاجرين، بل وللأسف أصبحت منطقة للإبعاد والطرد والاقتياد نحو الحدود»، يقول شملال متحدثا في ندوة حول «الهجرة واللجوء» نظمتها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ومؤسسة «فريدريش إيبرت» الألمانية أول أمس الاثنين بوجدة.

وعن سبب غياب اللاجئين السوريين من قائمة اللاجئين الذين يقدم لهم المركز المساعدة، لم ينف شملال تقديم توجيهات لهذه الفئة، غير أن «الملف بيد وزارة الخارجية المغربية»، التي اختارت التعامل بشكل مباشر مع ملف السوريين دون الحاجة إلى المرور عبر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط.

وفي السياق ذاته وارتباطا بتدبير الدولة لملف الهجرة واللجوء، كشف محمد لعمارتي رئيس «اللجنة الجهوية» التابعة لـ «المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، وأستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق بوجدة، أن «السياسة العمومية» في تدبير هذا الملف، «اتسمت في البداية باستصدار قانون خاص بالأجانب وإقامتهم بالمغرب (القانون 02.03)»، قبل أن ينخرط المغرب وبدعم من الاتحاد الأوربي منذ سنة 2003 في سياق يرمي إلى تعزيز المراقبة على الحدود، وهي المقاربة التي تلمس نتائجها في عدد المهاجرين الذين تم ترحيلهم وشبكات الهجرة غير القانونية التي تقول السلطات إنها فككتها، «السلطات نهجت حملات منتظمة للإيقاف والترحيل سواء نحو الحدود الجزائرية أو الموريتانية»، يقول لعمارتي قبل أن يبرز بأن تلك الحملات «شابتها انتهاكات لحقوق المهاجرين وأحيانا للاجئين وطالبي اللجوء الذين يتعرضون بدورهم للترحيل».

وإذا كانت من القواعد الأساسية من القانون الدولي ممارسة المغرب كسائر الدول لحقه السيادي على دخول الأجانب، فإن ذلك وفق عمارتي «لا يعفيه من الالتزام بالقوانين الدولية في هذا الجانب خاصة الاتفاقيات التي صادق عليها، وأيضا احترام المقتضيات الدستورية»، قبل أن يقترح الدفع في اتجاه تسوية استثنائية لبعض الفئات التي توجد بالمغرب، تسوية ستستند على معايير متعارف عليها خاصة ما تعلق بالإقامة المطولة في البلد، أو علاقة الشغل أو الزواج المختلط مع العلم وفق نفس المتحدث أن الدولة «ما تزال لا تعترف بشكل رسمي بالوثيقة التي تمنحها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والتي يقتضي الاعتراف بها تمكين حاملها من الاستفادة من مجموعة من الحقوق أبرزها الحق في السكن».

وإذا كان عمارتي أبرز بأن السياسة العمومية المتبعة من قبل الدولة تعرف بعض الاختلالات، فإن حسن عماري عضو اللجنة المركزية للهجرة واللجوء بـ«الجمعية المغربية لحقوق الإنسان»، أكد في مداخلة له في اللقاء نفسه، أن هذه السياسة «غير موجودة من أساسها»، بدليل أن التصرفات والأفعال التي تقدم عليها السلطات المغربية اتجاه المهاجرين «تتسم بالعشوائية» وتغلب عليها «المقاربة الأمنية عن أي مقاربة أخرى»، قبل أن يفيد الحضور بخبر إبعاد 13 مهاجرا بالتزامن مع يوم إقامة الندوة في اتجاه الحدود قبل أن يفقد أحدهم حياته بعد دهسه من قبل قطار على التراب الجزائري (منطقة أولاد قدور بنواحي مغنية).

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم ندوة دولية حول العقوبات البديلة

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومه الأربعاء بالرباط، ندوة دولية حول العقوبات البديلة عن الإيداع بالسجن.

وذكر المجلس، في بلاغ له أول أمس الاثنين، أن هذه الندوة التي ينظمها بشراكة مع جمعية أصدقاء مراكز الإصلاح وحماية الطفولة وجمعية عدالة، تحت شعار «العقوبات البديلة : ضرورة مستعجلة»، تهدف إلى فتح نقاش عميق ومتعدد حول إمكانيات وآفاق تطبيق العقوبات البديلة في المغرب، وكذا الاطلاع على التجارب الدولية المعتمدة في هذا المجال، لاسيما بالنظر لظاهرة الاكتظاظ التي تعاني منها المؤسسات السجنية في المغرب.

وبحسب المصدر ذاته، ستتناول نقاشات وأشغال هذا اللقاء الدولي، الذي سيشارك فيه خبراء مختصون في مجال العقوبات البديلة من باحثين ومحامين وجامعيين وقضاة من المغرب وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة، موضوع العقوبات البديلة من خلال الوقوف على فلسفة هذا النمط الجديد لإيقاع العقاب والاطلاع على الممارسات الفضلى المعتمدة في عدد من الدول مثل فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة (الإكراه الجنائي المطبق داخل المجتمع، الوساطة، البدائل عن المتابعات الجنائية، إعادة التأهيل...).

كما ستسلط هذه الندوة، المنظمة بعد مرور سنة من إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتقرير حول «أزمة السجون : مسؤولية مشتركة»، الضوء على آفاق تطبيق العقوبات البديلة في المغرب.

وتندرج هذه الندوة في إطار إسهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مسلسل الإصلاح الشامل للعدالة بالمغرب وكذا في إطار إعمال توصيات تقريره، حول واقع المؤسسات بالمغرب.

وقد أوصى المجلس في هذا التقرير بـ«التنصيص على عقوبات بديلة في القانون الجنائي، بما في ذلك الخدمة من أجل المنفعة العامة بدون أجر، وعقوبة الحرمان من رخصة السياقة، ومراقبة تتبع وتنفيذ العقوبات البديلة، والتأكد من صحة ذلك التنفيذ وفعاليته، ومعاينة مدى فائدتها في تقويم سلوك المحكوم عليه مع رفع الأمر إلى المحكمة من أجل القرار في حالة تعارضه مع غايته إلى الجهة القضائية المختصة».

وعلى صعيد متصل، ذكر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يضيف المصدر ذاته، بأن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كان قد ذكر في وثيقة صدرت له سنة 2008، أنه «على مستوى الممارسة، يشهد اللجوء إلى الإيداع بالسجن ارتفاعا في جميع المناطق بالعالم، دون أن نتمكن من التأكيد على أن ذلك يفضي بالضرورة إلى تحسن في الأمن العام».

لذلك، يضيف البلاغ، فإن السياسات الجنائية المعتمدة في عدد من الدول الديمقراطية تعمل بشكل متزايد على إدماج مختلف التدابير البديلة عن الإيداع في السجون، مسجلا أن الإيداع بالسجن يبقى، في المقابل، المرجع الأول في إيقاع العقوبة، لكن العقوبات البديلة، وبالرغم من الصعوبات التي تعتري إنفاذها، توجد في تزايد مستمر بالنظر لإسهامها الإيجابي في مكافحة حالات العود والتقليص من عدد السجناء.

ندوة دولية حول آفاق تطبيق العقوبات البديلة بالمغرب

3/3261

● سناء كريم

من المقرر أن ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع جمعية أصدقاء مراكز الإصلاح وحماية الطفولة، وجمعية «عدالة» ندوة دولية اليوم الأربعاء حول حل العقوبات البديلة عن الإيداع بالسجن تحت شعار «العقوبات البديلة : ضرورة مستعجلة».وتهدف هذه الندوة، المنظمة بعد مرور سنة من إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتقرير «أزمة السجون: مسؤولية مشتركة»، إلى فتح النقاش حول إمكانيات وآفاق تطبيق العقوبات البديلة بالمغرب والاطلاع على التجارب الدولية المعتمدة في هذا المجال، لاسيما بالنظر لظاهرة الاكتظاظ التي تعاني منها المؤسسات السجنية بالمغرب-حسب أرضية الندوة-.

وحسب وثيقة صدرت له سنة 2008، ذكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنه «على مستوى الممارسة، يشهد اللجوء إلى الإيداع بالسجن ارتفاعا في جميع المناطق بالعالم، دون أن نتمكن من التأكيد على أن ذلك يفضي بالضرورة إلى تحسن في الأمن العام»، ومن تم فالسياسات الجنائية المعتمدة في عدد من الدول الديمقراطية تعمل بشكل متزايد على إدماج مختلف التدابير البديلة عن الإيداع في السجون.

ورغم كون الإيداع بالسجن يبقى المرجع الأول في إيقاع العقوبة، تقول الورقة التقديمية للندوة-إلا أن العقوبات البديلة، بالرغم من الصعوبات التي تعتري إنفاذها، توجد في تزايد مستمر بالنظر لإسهامها الإيجابي في مكافحة حالات العود والتقليص من عدد السجناء.

وتدخل هذه الندوة في إطار إعمال توصيات التقرير الذي سبق وأن أصدره المجلس حول واقع المؤسسات بالمغرب.

وقد أوصى المجلس في هذا التقرير ب»التنصيص على عقوبات بديلة في القانون الجنائي، بما في ذلك الخدمة من أجل المنفعة العامة بدون أجر وعقوبة الحرمان من رخصة السياقة، ومراقبة تتبع وتنفيذ العقوبات البديلة والتأكد من صحة ذلك التنفيذ وفعاليته ومعاينة مدى فائدتها في تقويم سلوك المحكوم عليه مع رفع الأمر إلى المحكمة من أجل القرار في حالة تعارضه مع غايته إلى الجهة القضائية المختصة».

وستشهد التظاهرة مشاركة العديد من الخبراء المختصين في المجال العقوبات البديلة من باحثين ومحامين وجامعيين وقضاة من المغرب وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها ستتناول نقاشات وأشغال اللقاء موضوع العقوبات البديلة من خلال الوقوف على فلسفة هذا النمط الجديد لإيقاع العقاب والاطلاع على الممارسات الفضلى المعتمدة في عدد من الدول مثل فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية (الإكراه الجنائي المطبق داخل المجتمع، الوساطة، البدائل عن المتابعات الجنائية، إعادة التأهيل...).

العقوبات البديلة محور ندوة دولية بالرباط اليوم الأربعاء

9539/3

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومه الأربعاء بالرباط، ندوة دولية حول العقوبات البديلة عن الإيداع بالسجن.

وذكر المجلس، في بلاغ له،أن هذه الندوة التي ينظمها بشراكة مع جمعية أصدقاء مراكز الإصلاح وحماية الطفولة وجمعية عدالة، تحت شعار «العقوبات البديلة : ضرورة مستعجلة»، تهدف إلى فتح نقاش عميق ومتعدد حول إمكانيات وآفاق تطبيق العقوبات البديلة في المغرب، وكذا الاطلاع على التجارب الدولية المعتمدة في هذا المجال، لاسيما بالنظر لظاهرة الاكتظاظ التي تعاني منها المؤسسات السجنية في المغرب.

وبحسب المصدر ذاته، ستتناول نقاشات وأشغال هذا اللقاء الدولي، الذي سيشارك فيه خبراء مختصون في مجال العقوبات البديلة من باحثين ومحامين وجامعيين وقضاة من المغرب وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة، موضوع العقوبات البديلة من خلال الوقوف على فلسفة هذا النمط الجديد لإيقاع العقاب والاطلاع على الممارسات الفضلى المعتمدة في عدد من الدول مثل فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة (الإكراه الجنائي المطبق داخل المجتمع، الوساطة، البدائل عن المتابعات الجنائية، إعادة التأهيل...).

كما ستسلط هذه الندوة، المنظمة بعد مرور سنة من إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتقرير حول «أزمة السجون : مسؤولية مشتركة»، الضوء على آفاق تطبيق العقوبات البديلة في المغرب.

وتندرج هذه الندوة في إطار إسهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مسلسل الإصلاح الشامل للعدالة بالمغرب وكذا في إطار إعمال توصيات تقريره، حول واقع المؤسسات بالمغرب.

وقد أوصى المجلس في هذا التقرير بـ«التنصيص على عقوبات بديلة في القانون الجنائي، بما في ذلك الخدمة من أجل المنفعة العامة بدون أجر، وعقوبة الحرمان من رخصة السياقة، ومراقبة تتبع وتنفيذ العقوبات البديلة، والتأكد من صحة ذلك التنفيذ وفعاليته، ومعاينة مدى فائدتها في تقويم سلوك المحكوم عليه مع رفع الأمر إلى المحكمة من أجل القرار في حالة تعارضه مع غايته إلى الجهة القضائية المختصة».

وعلى صعيد متصل، ذكر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يضيف المصدر ذاته، بأن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كان قد ذكر في وثيقة صدرت له سنة 2008، أنه «على مستوى الممارسة، يشهد اللجوء إلى الإيداع بالسجن ارتفاعا في جميع المناطق بالعالم، دون أن نتمكن من التأكيد على أن ذلك يفضي بالضرورة إلى تحسن في الأمن العام».

لذلك، يضيف البلاغ، فإن السياسات الجنائية المعتمدة في عدد من الدول الديمقراطية تعمل بشكل متزايد على إدماج مختلف التدابير البديلة عن الإيداع في السجون، مسجلا أن الإيداع بالسجن يبقى، في المقابل، المرجع الأول في إيقاع العقوبة، لكن العقوبات البديلة، وبالرغم من الصعوبات التي تعتري إنفاذها، توجد في تزايد مستمر بالنظر لإسهامها الإيجابي في مكافحة حالات العود والتقليص من عدد السجناء

القلم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ينتقدان مشروع القانون التنظيمي للحكومة

مشروع القانون التنظيمي لم يتوافق مع الدستور

22738/1

أكدت مذكرة صادرة عن المجلس الوطني لحقق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة حول مشروع القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، أن مقتضيات مشروع القانون هذا ينصب على العديد من المحاور كقواعد تنظيم وتسيير أشغال الحكومة واجتماعات مجلسها ومشاريع القوانين قيد مسطرة المصادقة ومشاركة أعضاء الحكومة في أشغال مجلسي البرلمان والوضع القانوني لأعضاء الحكومة وكيفية تأليف دواوينهم وحالات التنافي والجمع بين المناصب والقواعد الخاصة بتصريف الحكومة المنتهية مهامها للأمور الجارية ومهام الحكومة الجديدة قبل تنصيبها من قبل مجلس النواب.

وذكرت مذكرة المجلس الوطني والهيئة المركزية أنه يلاحظ أن مشروع القانون التنظيمي موضوع المذكرة وإن كان قد انضبط للسقف المحدد من طرف المشرع الدستوري لمتعلقات الفصل 87 من الدستور، فإنه لم يتضمن في مقتضياته بعض القواعد الأساسية المؤطرة لركائز الحكامة الجيدة المتجلية على الخصوص في تعزيز الشفافية والنزاهة والمشاركة والمساءلة في تفريق العمل الحكومي.

وأضافت أنه من أجل ذلك بادرت مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة بتقديم مذكرة مشتركة حول مشروع القانون التنظيمي المذكور، مساهمة منها في إثراء مقتضياته من منطلق مكانتها الدستورية التي تستدعي الحرص على تأطير العمل الحكومي بقواعد فصل السلط وتوازنها وتعاونها والديمقراطية المواطنة والتشاركية، ومبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، كما ورد في الفصل 1 من الدستور.

وتندرج هذه المذكرة في إطار المساهمة المشتركة لمؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية بعروضها الاقتراحية المتعلقة بمشروع القانون التنظيمي موضوع هذه المذكرة.

وأوضحت أن بعض مقتضيات هذا المشروع ذات أثر مباشر على كيفيات ممارسة الهيئات الدستورية المصدرة لهذه المذكرة لأدوارها الدستورية خاصة الاستشارية منها، كما أن مقتضيات أخرى من هذا المشروع ذات ارتباط وثيق لتفعيل مبادئ الحكامة الجيدة على مستوى تنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها.

واقترحت هذه المذكرة في المحور الأول شفافية العمل الحكومي حيث تبين غياب مقتضيات تلزم الحكومة بالتقيد بالشفافية في تصريف أشغالها وفق متطلبات الحق في الولوج إلى المعلومة الموجودة في حوزة الإدارة العامة والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام والذي لا يمكن تقييده إلا بالقانون عملا بمقتضيات الفصل 27 من الدستور.

وفي محور نزاهة العمل الحكومي أكدت المذكرة أن مقتضيات الباب الرابع من مشروع القانون التنظيمي اقتصرت على حالات محدودة بالنسبة للتنافي والجمع بين المناصب وبقيت جد عامة بالنسبة لتنازع المصالح ولم تتضمن أي مقتضى يلزم أعضاء الحكومة بالتصريح بجميع هذه الحالات أو الإخبار بأي تغيير طارئ على طبيعة الأنشطة المرتبطة.

وفي محور الديمقراطية التشاركية لاحظت المذكرة على مشروع القانون التنظيمي موضوع هذه المذكرة أنه لم يتفاعل مع المرجعية الدستورية لعدم تضمينه أي مقتضى يترجم التزامات الحكومة في مجال الديمقراطية التشاركية باستثناء ما ورد في المادة 20 بخصوص الاستشارات المسبقة يتعين إدراجها ضمن مشتملات دراسة التأثير التي تتأسس عليها مشاريع النصوص القانونية المعروضة على مسطرة المصادقة.

المئات من الناشطين المغاربة يحيون ذكرى اختطاف المهدي بن بركة

محمود معروف
OCTOBER 29, 2013

الرباط . 'القدس العربي': يبقى اختطاف واغتيال الزعيم المغربي المهدي بن بركة، اللغز الاكثر غموضا في تاريخ المغرب المعاصر، واذا كان المؤكد اختطاف مؤسس اليسار المغربي الحديث واغتياله بالعاصمة الفرنسية باريس في 29 تشرين الاول/ اكتوبر 1965، فإن مصير جثمانه لا يزال مجهولا، وتتوافق الجهات المعنية بالاختطاف، المغربية والدولية، على ابقائه لغزا رغم مرور 48 عاما على الجريمة السياسية المرتكبة بالتعاون بين اجهزة مخابرات دولية اعتبرته خصما عنيدا يجب التخلص منه.

وغموض مصير جثمان بن بركة، يبقيه الى جانب دوره في الفعل السياسي الوطني المغربي من اجل الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي او الفعل السياسي الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة بعد الاستقلال، حاضرا وبكثافة بالحياة السياسية المغربية، وبروزه بالنسبة للوطنيين والديمقراطيين المغاربة رمزا ملهما لنضالهم.

وامس الثلاثاء احتشد المئات من الناشطين المغاربة في الشارع الذي اطلق عليه اسم بن بركة بالرباط، لاحياء ذكرى اختطافه التي اصبحت يوما للمختطف المغربي ودعوة للكشف عن مصير كل المختطفين ابان ما يطلق عليها المغاربة 'سنوات الرصاص' حيث لا زال العديد من المناضلين الديمقراطيين الذين اختطفوا على ايدي الاجهزة السرية، الى جانب المهدي بن بركة، مثل الحسين المانوزي، مجهولي المصير، ترفض الجهات المعنية مباشرة بالملف الكشف النهائي عن مصيرهم.

واوقف مجلس النواب المغربي امس جلسته الاسبوعية لقراءة الفاتحة على روح بن بركة وبقية مجهولي المصير وذلك للمرة الثانية اذ اوقف اعماله السنة الماضية بنفس المناسبة، تقديرا واحتراما لاول رئيس سلطة تشريعية بعد الاستقلال. وكان بن بركة الاصغر سنا بين الوطنيين المغاربة الذين وقعوا 1944 وثيقة الاستقلال كأول وثيقة تطالب بانهاء الحماية الفرنسية واختير قائدا شابا بحزب الاستقلال وتعرض للاعتقال والاختطاف في السنوات التي سبقت حصول المغرب على استقلاله وفي 1958 كان رئيسا لمجلس الشورى (برلمان معين) وقاد 1958 حركة معارضة داخل حزب الاستقلال التي تطورت الى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كحزب وطني يساري ديمقراطي معارض لنظام الحسن الثاني.

واضطر بن بركة للخروج من المغرب في منفى اختياري بعد تعرضه عدة مرات للاغتيال ليكون الى جانب الزعيم جمال عبد الناصر ومن القاهرة يتولى الاعداد لمؤتمر القارات الخمس الذي كان بمثابة جبهة عالمية مناهضة للولايات المتحدة الامريكية ويقود حملة للكشف عن التغلل الاسرائيلي في افريقيا، ليكسب بذلك الى جانب عداء النظام المغربي، عداء كل من المخابرات المركزية الامريكية والموساد الاسرائيلي الذين خططوا معا مؤامرة محكمة لاختطافه في باريس وليتم اغتياله اثناء الاختطاف باحدى الفيلات على نهر السين ويصبح مصيره مجهولا.

ورغم الانجازات الهامة التي حققتها هيئة الانصاف والمصالحة التي اسسها العاهل المغربي الملك محمد السادس لقراءة صفحة سنوات الرصاص وتعويض ضحايا وجبر ضررهم الا انها عجزت عن كشف مصير بن بركة لان المعنيين مباشرة بعملية الاختطاف والاغتيال (مخططين ومتابعين وخاطفين) امتنعوا عن قول الحقيقة كاملة وهو ما خلق احيانا ازمات بين الدولة المغربية والقضاء الفرنسي الذي استدعى شهودا ما زالوا احياء والسلطات المغربية المعنية اعتذرت عن التعاون لاسباب تقنية احيانا او سياسية احيانا اخرى.

وترددت روايات متعددة لم يتم تأكيد اي منها، وقالت الروايات بان جثمان بن بركة دفن بحديقة الفيلا التي احتجز بها بعد الاختطاف او القاء جثمانه بالبحر من طائرة فوق مدينة طنجة، واخرى ان الجثمان اذيب بالاسيد في احد مقرات المخابرات السرية المغربية بالرباط او ان رأسه قدم للحسن الثاني في القصر الملكي في فاس.

كل هذه الروايات تم تداولها ولم تثبت صحة اي منها وعائلته وحزبه يبحثون عن مكان يقرأون على روحه الفاتحة.

ويقول محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (حكومي ورث مهام هيئة الانصاف والمصالحة) بأن ملف المهدي بن بركة هو من

Conseil national des droits de l'Homme

الملفات الشائكة، التي يشتغل المجلس عليها، إضافة إلى عدد من ملفات المغاربة الذين كانوا ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

ويقترح الصبار أن السبب في عدم الوصول إلى النتائج النهائية في هذا الملف هو صعوبته، وأنه لا يتعلق بالمغرب وحده بل هناك الجانب الفرنسي، مشيرا إلى أن القضاء الفرنسي بما له من قوة لم يستطع لحد الساعة تحريك الملف، 'لذلك فنحن نشتغل لوحدنا من دون التنسيق مع الجانب الفرنسي، ولا أقول اننا سنصل إلى نتائج حاسمة في هذا الملف، لكن ما توصلنا إليه سنعرضه لأن الرأي العام لن ينتظر إلى الأبد'.

ويقول محمد الحمداوي عضو مجلس إرشاد جماعة العدل والإحسان (اقوى التيارات الاسلامية المغربية وشبه محظورة ان ملف المهدي بن بركة،'لا يزال ملفه غامضا ولم تكشف الحقائق كاملة ، لأن الاستبداد ما يزال قائما ويقمع حريات' .

ويرى الحمداوي أنّ 'الاستبداد يستمد قوته من ضعف الشعوب وضعف التنسيق بين الهيئات الوطنية لذلك' عند الاجتماع كل القوى الحية للشعب في كلمة واحدة ستستطيع كسر الاستبداد كما حصل في احداث الربيع العربي.

واصدرت عائلة المناضل اليساري الحسين المانوزي المختطف المجهول المصير منذ 29 تشرين الاول/ اكتوبر 1972 بيانا تطالب بالكشف عن الحقيقة ومصيره منذ اختطافه على يد المخابرات المغربية من تونس الى الرباط مرورا بالجزائر.

العائلة تقول انها تلقت وعودا من الرئيس التونسي منصف المرزوقي بالكشف عن المعطيات المتوفرة لدى الاجهزة الامنية في بلاده لاستجلاء الحقيقة، الا انها لا تزال تنتظر نتائج التحقيق القضائي الذي فتح بالمغرب دون جدوى.

الحسين المانوزي احد المناضلين المغاربة ضد الاستبداد والحكم الفردي ويدعو الى دمقرطة المؤسسات واحترام حقوق الانسان، اختطف يوم 29 اكتوبر1972 من العاصمة التونسية، كان يبلغ من العمر 29 سنة، ويعمل مهندس ميكانيكي طائرات، ترعرع في أحضان المقاومة السرية بالمدينة القديمة بالدارالبيضاء، انتظم في اطار الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، هاجر الى بلجيكا بعد ان تم عزله من الخطوط الملكية المغربية ، سخر شبابه للدفاع عن الكادحين ، وقف الى جانب الشعوب المضطهدة في فلسطين وافريقيا الجنوبية وفييتنام.

بيان العائلة الذي وقعه الاب الحاج علي (100 سنة)، والام الحاجة خديجة(91 سنة) يقول 'مرت احدى وأربعون سنة، والحسين مازال يعيش في جحيم عالم الاختفاء القسري ، يعاني ونعاني معه، عقود من الزمن في مكان معزول أو قبر محجوز'، وأنهم ' لم ولن نتخلى عن الحسين القضية، ذاكرتنا قوية وعزيمتنا صلبة على الاستمرار من أجل عودة الحسين الى أحضان ذويه'، مؤكدين 'رفضنا ونرفض أن تذهب الحسين القضية ضحية المسلسلات، مسلسل الانتقال الديمقراطي ومسلسل الانصاف والمصالحة'. وقال والدا الحسين المانوزي انه مورست على المناضلين المغاربة مختلف اشكال الانتهاك من تعذيب و اعدام وحرمان من الأرزاق ومن التنقل، وان 'كل ما نتمنى بعد سنوات من المحنة و المعاناة، نحن اللذين عايشنا 4 ملوك، هو أن تتحقق أمنيتنا و نحن ما نزال على قيد الحياة: معانقة الإبن أو الترحم على القبر' مناشدين 'محتجزي الحسين بالاحتكام إلى ضمائرهم و إطلاق سراحه ، حيا أو ميتا'.

http://www.alquds.co.uk/?p=98111

موفدا المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستمعان غدا لأزيد من 50 شكاية تتعلق بمداهمات القوات العمومية لمنازل المواطنين بالعيون

حميد بوفوس .كود . العيون
الاربعاء 30 أكتوبر 2013 - 05:00

علمت "كود" أن موفدي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، " حميد الكم " و " نعيمة بنو أكريم " (الصورة) و هما مستشارين للرئيس إدريس اليزمي، قد حلا مساء اليوم بمدينة العيون، وستستغرق زيارتهما للمدينة يومين كاملين يتم الاستماع فيها إلى كافة الأطراف حقوقيون وسكان وسلطات بالإضافة إلى معاينة الصور والأشرطة

و أفادت مصادر موثوقة لـ " كود " أن العضوين سيستمعان يوم غد الأربعاء إلى شهادات المواطنين الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا مداهمات قوات الأمن لمنازلهم بحي معطى الله خلال أحداث السبت.

و أشارت مصادر " كود " أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون قد توصلت بعد أحداث العيون الأخيرة، بما يزيد عن 50 شكاية من بينها 48 حالة تتعلق بمداهمات المنازل و إتلاف أمتعتها، و حالتين تتعلق بالتعنيف الجسدي بالشارع العام.

http://www.goud.ma/%D9%85%D9%88%D9%81%D8%AF%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%86-%D8%BA%D8%AF%D8%A7-%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-50-%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8%A9_a36255.html

عاجل. المجلس الوطني لحقوق الانسان يوفد عضوين لاستكمال عمل اللجنة الجهوية حول "اقتحام القوات العمومية" لبيوت صحراويين

احمد دادة العيون كود
الثلاثاء 29 أكتوبر 2013 - 16:01

علمت "كود" ان المجلس الوطني لحقوق الانسان وافق على طلب للجنة الجهوية لحقوق الانسان بايفاد اعضاء الى الصحراء لاستكمال عمل اللجنة حول احداث العيون الاخيرة التي تزامنت مع زيارة المبعوث الاممي الى الصحراء كريستوفر روس واتهم خلالها بعض السكان القوات العمومية باقتحام منازلهم.

وحسب ما حصلت عليه "كود" فان اللجنة تتكون من مستشارين للرئيس ادريس اليزمي وهما حميد الكم ونعيمة بنواكريم، وستستغرق يومين كاملين يتم الاستماع فيها الى كافة الاطراف حقوقيون وسكان وسلطات بالاضافة الى معاينة الصور والاشرطة.

وستبدأ يوم غد الاربعاء. هذه الزيارة توضح ان التقرير الاولي الذي اعدته اللجنة الجهوية لحقوق الانسان حمل مفاجئات كبيرة ربما سيخلق جدلا كبيرا لذا وتفاديا لكل قراءة مغرضة من هذا الطرف او ذاك طالبت اللجنة الجهوية من المجلس الوطني ايفاد لجنة مركزية

http://www.goud.ma/%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%B9%D8%B6%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9_a36236.html

المغرب: مريض يحرق مستشفى للأمراض النفسية ويتسبب في مصرع نزيلين

الرباط – إفي
الثلاثاء ٢٩ أكتوبر ٢٠١٣
لقى نزيلان بمستشفى للأمراض النفسية في مدينة مراكش المغربية مصرعهما اختناقاً اليوم نتيجة حريق يعتقد أن نزيلاً آخر يقف وراءه، بحسب ما أعلنته مصادر من وزارة الصحة في الرباط اليوم.
واندلع الحريق بأحد أجنحة مستشفى «ابن النفيس» في مراكش قبل أن يتمكن عناصر الحماية المدنية من إجلاء باقي النزلاء، بحسب المصدر الذي لم يكشف عن مزيد من التفاصيل حول وجود أدلة على سقوط مزيد من الضحايا.
يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان أصدر تقريراً العام الماضي حذر فيه من وصول حالة المستشفيات النفسية إلى وضع «خطير».
وذكر التقرير أن ظروف الحياة في هذه المستشفيات سيئة للغاية، وأن أغلب هذه المستشفيات لا يوجد بها سيارات إسعاف، كما أن فرش الأسرة في حالة «يرثى لها»، فيما تعد غرف العزل «غير إنسانية أو صحية»، وكذلك المراحيض.

http://alhayat.com/Details/566554

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم ندوة دولية حول "العقوبات البديلة : ضرورة مستعجلة"

رام الله – دنيا الوطن
ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع جمعية أصدقاء مراكز الإصلاح وحماية الطفولة وجمعية عدالة ندوة دولية حل العقوبات البديلة عن الإيداع بالسجن تحت شعار "العقوبات البديلة : ضرورة مستعجلة" وذلك يوم الأربعاء 30 أكتوبر 2013 بفندق غولدن توليب فرح بالرباط ابتداء من الساعة التاسعة صباحا.

وتهدف هذه الندوة، المنظمة بعد مرور سنة من إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتقرير "أزمة السجون : مسؤولية مشتركة"، إلى فتح نقاش عميق ومتعدد حول إمكانيات وآفاق تطبيق العقوبات البديلة بالمغرب والاطلاع على التجارب الدولية المعتمدة في هذا المجال. لاسيما بالنظر لظاهرة الاكتظاظ التي تعاني منها المؤسسات السجنية بالمغرب.

ذلك أنه في وثيقة صدرت له سنة 2008، ذكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنه "على مستوى الممارسة، يشهد اللجوء إلى الإيداع بالسجن ارتفاعا في جميع المناطق بالعالم، دون أن نتمكن من التأكيد على أن ذلك يفضي بالضرورة إلى تحسن في الأمن العام".

لذلك، فإن السياسات الجنائية المعتمدة في عدد من الدول الديمقراطية تعمل بشكل متزايد على إدماج مختلف التدابير البديلة عن الإيداع في السجون. هكذا، ورغم كون الإيداع بالسجن يبقى المرجع الأول في إيقاع العقوبة، إلا أن العقوبات البديلة، بالرغم من الصعوبات التي تعتري إنفاذها، توجد في تزايد مستمر بالنظر لإسهامها الإيجابي في مكافحة حالات العود والتقليص من عدد السجناء.

وتدخل هذه الندوة في إطار إسهام لمجلس الوطني لحقوق الإنسان في مسلسل الإصلاح الشامل للعدالة بالمغرب وكذا في إطار إعمال توصيات التقرير الذي سبق وأن أصدره المجلس حول واقع المؤسسات بالمغرب.

وقد أوصى المجلس في هذا التقرير بـ"التنصيص على عقوبات بديلة في القانون الجنائي، بما في ذلك الخدمة من أجل المنفعة العامة بدون أجر وعقوبة الحرمان من رخصة السياقة، ومراقبة تتبع وتنفيذ العقوبات البديلة والتأكد من صحة ذلك التنفيذ وفعاليته ومعاينة مدى فائدتها في تقويم سلوك المحكوم عليه مع رفع الأمر إلى المحكمة من أجل القرار في حالة تعارضه مع غايته إلى الجهة القضائية المختصة".

وستشهد التظاهرة مشاركة العديد من الخبراء المختصين في المجال العقوبات البديلة من باحثين ومحامين وجامعيين وقضاة من المغرب وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية.

وستتناول نقاشات وأشغال اللقاء موضوع العقوبات البديلة من خلال الوقوف على فلسفة هذا النمط الجديد لإيقاع العقاب والاطلاع على الممارسات الفضلى المعتمدة في عدد من الدول مثل فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية (الإكراه الجنائي المطبق داخل المجتمع، الوساطة، البدائل عن المتابعات الجنائية، إعادة التأهيل...). كما ستسلط النقاشات والعروض الضوء على آفاق تطبيق العقوبات البديلة بالمغرب.
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/10/29/452517.html

مطالبة برلمانية مغربية لكشف مصير بن بركة

عبد الجليل البخاري–الرباط

جددت الكتلة البرلمانية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المغربي المعارض المطالبة بالكشف عن "حقيقة اغتيال" السياسي المغربي المهدي بن بركة، في حي سان جرمان بالعاصمة الفرنسية باريس عام 1965، وذلك مع حلول الذكرى الـ48 لاغتياله.

جاء ذلك خلال جلسة للأسئلة الشفهية التي عقدها البرلمان أمس وحضرها وزير الداخلية محمد حصاد، حيث ذكّرت النائبة عن الحزب أمينة المسعودي بالتاريخ السياسي لبن بركة، وكونه رئيس أول مجلس وطني استشاري (برلمان) عرفه المغرب بعد استقلاله عام 1955، قبل أن تطلب قراءة الفاتحة للترحم عليه، وهو ما تمت الاستجابة له من قبل كافة البرلمانيين.

وسبق للزعيم السابق لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لمحمد اليازغي، أن طالب عام 2009 السلطات الفرنسية بكشف وثائق استخباراتية في أرشيفها تتعلق بهذه القضية، كما دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان (مؤسسة رسمية) إلى مواصلة جهوده لكشف الحقيقة و"التوجه إلى أولئك الذين يعرفون حقائق الملف، ولا يزالون على قيد الحياة للإدلاء بإفادتهم".

حسن طارق: قضية بن بركة لها بعد إنساني وعالمي (الجزيرة)وفي تصريح للجزيرة نت، اعتبر نائب برلماني من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن إعادة إثارة هذا الموضوع "مسألة طبيعية تندرج في سياق المطالبة الدائمة بالكشف عن حقيقة هذه الجريمة السياسية في حق بن بركة".

وأضاف حسن طارق أن "الأمر يتعلق بجريمة سياسية متكاملة الأركان" مشيرا إلى أن حزبه يعتبر أن إنجاز "هيئة الإنصاف والمصالحة" التي شكلها الملك محمد السادس عام 2004 للنظر في عدة قضايا يقول حقوقيون إنها شهدت انتهاكات حقوقية بالعقود الماضية ومن بينها قضية بن بركة "يظل ناقصا إذا ما ظل هذا الملف الكبير عالقا".

وقال أيضا إن الكشف عن الحقيقة "سيظل من أولويات الحزب والمنظمات الحقوقية الوطنية، ومناضلي حقوق الإنسان في العالم" لأن له بعدا إنسانيا وعالميا.

وبينما تواصل أسرة بن بركة المطالبة بمعرفة حقيقة مصير جثمانه ومكان دفنه، وتحديد المسؤوليات السياسية والجنائية عن اختطافه واغتياله، خابت آمال كثير من الحقوقيين بعد إنشاء "هيئة الإنصاف والمصالحة" حيث اكتفت بإحالتها مجددا إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

يُذكر أن هذه القضية فجرت أزمة بين وزارة العدل المغربية ونظيرتها الفرنسية قبل سنوات، بعد أن استدعى قاض فرنسي اثنين من القادة العسكريين المغاربة لكن الجانب المغربي اعتذر عن عدم استدعائهما.

وتدوولت بشأن قضية اغتيال بن بركة العديد من الروايات سواء من المغرب أو خارجه، حول مصير جثته ومكانها والأشخاص الذين وقفوا وراء ذلك، لكنها ظلت من دون تأكيدات رسمية سواء من فرنسا أو المغرب.

المصدر:الجزيرة

http://www.aljazeera.net/news/pages/029b8022-35fb-413b-aacb-924f16d0c5b6

عاجل. المجلس الوطني لحقوق الانسان يوفد عضوين للتحقيق حول اقتحام الامن لبيوت الصحراويين بالعيون

أضيف في 30 أكتوبر 2013 الساعة 02 : 02

الصحراء اليوم:
علمت الجريدة من وسائل اعلامية ان المجلس الوطني لحقوق الانسان وافق على طلب للجنة الجهوية لحقوق الانسان بايفاد اعضاء الى الصحراء لاستكمال عمل اللجنة حول احداث العيون الاخيرة التي تزامنت مع زيارة المبعوث الاممي الى الصحراء كريستوفر روس واتهم خلالها بعض السكان القوات العمومية باقتحام منازلهم.

وحسب ما تم اعلانه فان اللجنة تتكون من مستشارين للرئيس ادريس اليزمي وهما حميد الكم ونعيمة بنواكريم، وستستغرق يومين كاملين يتم الاستماع فيها الى كافة الاطراف حقوقيون وسكان وسلطات بالاضافة الى معاينة الصور والاشرطة.
وستبدأ يوم غد الاربعاء. هذه الزيارة توضح ان التقرير الاولي الذي اعدته اللجنة الجهوية لحقوق الانسان حمل مفاجئات كبيرة ربما سيخلق جدلا كبيرا لذا وتفاديا لكل قراءة مغرضة من هذا الطرف او ذاك طالبت اللجنة الجهوية من المجلس الوطني ايفاد لجنة مركزية

http://www.saharahoy.com/news1390.html

أخيرا.. أبناء المهاجرين الأفارقة سيلتحقون بالمدارس المغربية

في خطوة تعتبر تنزيلا للتوصيات التي رفعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره الموضوعاتي الأخير حول الهجرة، توصلت الأكاديميات والمؤسسات التعليمية، بمذكرة وزارية لإدماج التلاميذ الأجانب المنحدرين من بلدان جنوب الصحراء في التعليم المغربي المدرسي.

المذكرة التي حصلت "اليوم24" على نسخة منها دعت إلى تشكيل لجان على مستوى النيابة لدراسة الطلبات التي تتوصل بها من قبل أولياء المهاجرين، قبل منحهم رخصة بتسجيلهم في إحدى المؤسسات التعليمية، وعلى مستوى مدينة وجدة المدينة التي تعرف بتواجد مكثف للمهاجرين الافارقة المنحدرين من دول جنوب الصحراء، كشف مصدر مطلع من النيابة أن الأخيرة شرعت في عملية لإحصاء ومعرفة عدد أبناء المهاجرين البالغين سن التمدرس بمساعدة بعض الناشطين الحقوقيين لتسهيل عملية إدماج هؤلاء الأطفال في المدارس.

وكان المهاجرون طوال الفترة الماضية من بين المطالب التي رفعوها تمكين أطفالهم من التمدرس إلى جانب المغاربة أو توفير مدارس خاصة بهم.

http://www.alyaoum24.com/akhbar/%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A7---%D8%A3%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/3478#.UnEA-XA4U8R

L'Algérie s'inscrit de nouveau en porte-à-faux contre la volonté sincère de résoudre le conflit régional autour du Sahara

11802/6

En lançant lundi depuis Abuja (Nigeria) un appel sans écho en faveur de la mise en place d'un mécanisme de surveillance des droits de l'homme au Sahara, l'Algérie s'est inscrite une nouvelle fois en porte-à-faux contre la volonté sincère du Maroc et des partenaires internationaux de clore définitivement ce dossier, monté de toutes pièces par Alger pour servir ses desseins hégémoniques dans la région.

Fidèles à leur doctrine consistant à brouiller les cartes, les responsables algériens n'ont rien trouvé de mieux que de sortir la carte des droits de l'homme, dans une nouvelle tentative désespérée et sans lendemain, de détourner l'attention des graves violations de ces droits qui se produisent quotidiennement sur leur territoire.

Faut-il rappeler aux responsables algériens, visiblement amnésiques, que le Conseil de sécurité de l'ONU avait, en avril dernier, choisi la voie de la sagesse et de la raison dans sa gestion de la question de l'intégrité territoriale du Maroc, en adoptant une résolution écartant l'inclusion d'une soi-disant composante de surveillance des droits de l'homme dans cette partie du territoire marocain.

La résolution onusienne a mis en valeur l'existence dans les provinces du Sud d'institutions relevant du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) chargées à juste titre de cette mission et salué l'ouverture du Maroc sur les mécanismes onusiens des droits de l'Homme.

Il s'agit en effet d'une résolution qui conforte l'approche marocaine face aux tergiversations des séparatistes du +polisario+ et de leurs mentors algériens.

Faut-il le rappeler aussi, nombreux sont les observateurs et juristes internationaux qui ont vu en cette résolution onusienne un triomphe de la légalité d'autant plus que la question du Sahara doit être gérée dans le cadre du chapitre VI de la Charte des Nations unies, stipulant qu'aucune décision ne doit être imposée par le Conseil de sécurité.

Le Maroc fort de la justesse de sa cause et de l'unanimité nationale autour de la défense de son intégrité territoriale, demeure mobilisé pour contrer toute tentative de dénaturer le mandat de la MINURSO et le cadre juridique ayant servi de base pour la mise en place de cette mission.

Comme il est de coutume, le pouvoir algérien use d'attaques médiatiques et de provocations contre le Maroc pour occulter ses difficultés internes, notamment une situation sociale explosive et un imbroglio politique. Cette fois-ci c'est autour des droits de l'homme au Sahara que l'Algérie s'agite, faisant l'impasse sur les dizaines de rapports d'ONGs qui font état d'une dégradation sans cesse alarmante de la situation sociale et des droits de l'homme sur son territoire.

A juste titre, l'organisation internationale de défense des droits de l'homme, Human Rights Watch (HRW), vient de rendre public un rapport accablant, dénonçant le climat d'intimidation et de peur qu'entretient le pouvoir algérien et fait subir aux citoyens, empêchant tout développement d'organisations civiles ou syndicales indépendantes dans ce pays.

L'organisation a également pointé du doigt la répression continue des droits de l'homme, soulignant que les nouvelles lois adoptées en janvier 2012 et l'annonce faite en 2011 de mettre fin à l'état d'urgence dans ce pays n'ont rien apporté de nouveau pour les Algériens en termes de libertés.

Les autorités (algériennes) continuent de recourir aux lois répressives pour museler les dissidents et les activistes des droits de l'homme, a déploré HRW, soulignant que les forces de sécurité et les groupes armés continuent de sévir dans le pays en toute impunité.

Il s'agit d'un bilan lourd pour un pays qui se présente en donneur de leçons, une capacité que les détenteurs du pouvoir à Alger ne peuvent prétendre avoir au moment où ils ne reculent devant rien pour piétiner toutes les valeurs humaines, en sacrifiant même les vies d'employés étrangers innocents, en témoigne la macabre affaire d'In Amenas.

Des spécialistes internationaux et des consultants de grandes multinationales dont le britannique Jeremy Keenan, ont souligné que le pouvoir algérien, représenté par son bras sécuritaire, qui n'est autre que le Département du Renseignement et de la Sécurité (DRS), a concocté toute l'affaire de la prise d'otages sur ce site gazier dans le but de s'imposer aux yeux de l'occident comme le gendarme de la région.

Dans les camps de Tindouf (sud-ouest de l'Algérie), une zone militaire où personne ne peut se rendre sans la permission de l'armée algérienne, les violations des droits de l'homme battent leur plein sous le regard impitoyable des responsables algériens.Ces derniers continuent d'ignorer sciemment les appels émanant des organisations internationales d'effectuer un recensement des populations des camps et de lever le siège imposé aux sahraouis marocains afin de leur permettre de regagner leur mère-patrie, le Maroc.

"Les peines alternatives au Maroc: une urgence, une nécessité"

3-7013

Colloque international organisé aujourd'hui à Rabat par le CNDH

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise, mercredi à Rabat, un colloque international sous le thème «Les peines alternatives au Maroc: une urgence, une nécessité «.

Initiée, en partenariat avec les associations «Amis des centres de réforme et de protection de l'enfance « et «Adala», à l'occasion du premier anniversaire de la publication du rapport du CNDH «La crise des prisons: une responsabilité partagée», cette rencontre internationale a pour objectif d'ouvrir un débat profond et pluriel sur les possibilités et les perspectives d'application des peines alternatives au Maroc et de s'enquérir des expériences internationales dans ce domaine, eu égard notamment au phénomène du surpeuplement dont souffrent les établissements pénitentiaires au Maroc, indique lundi un communiqué du CNDH.

Dans un document publié en 2008, l'Office contre la drogue et le crime des Nations unies note que «dans la pratique, le recours général à l'emprisonnement augmente partout, sans que l'on puisse affirmer qu'il en résulte une amélioration de la sécurité publique. Il y a actuellement plus de neuf millions de détenus dans le monde, et le nombre est en augmentation», rappelle le communiqué.

De même, l'article 3 de la Convention européenne des droits de l'Homme affirme que la surpopulation carcérale a des conséquences graves tant sur les détenus que sur la société, en termes de prévention de la récidive et de compromission des chances de réinsertion, ajoute la même source, notant que les politiques pénales de nombreux pays démocratiques intègrent, de plus en plus, différentes mesures de substitution à l'incarcération.

En effet, et même si l'emprisonnement reste la référence en termes de sanction, les peines alternatives se multiplient, malgré la difficulté de leur mise en œuvre, car elles ont au moins deux vertus: la lutte contre la récidive et la réduction de la population carcérale.

Cette rencontre s'inscrit ainsi dans le cadre de la contribution du Conseil au processus de réforme globale de la justice au Maroc, et en droite ligne de la mise en œuvre des recommandations du rapport du CNDH sur la situation dans les prisons au Maroc.

Rapport Tannock : Le Maroc évolue, l'Algérie et le Polisario régressent

Larbi Amine - Lemag - publié le Mardi 29 Octobre 2013 à 12:01

Lemag : Le parlement européen qui a adopté après profonds amendements, mardi 22 octobre, le rapport sur la situation des droits de l'Homme dans la région du Sahel, présenté par l'eurodéputé britannique Charles Tannock, a reconnu ouvertement la transformation confirmée du Maroc vers la démocratie et en même temps a constaté les sombres abysses que sont, l'Algérie et le Polisario.

Plénière du parlement européen - PH Archive

L'**Algérie** qui a investi gros, en moyens financiers, pour acheter une condamnation du **Maroc**, par l'**Europe** à l'occasion de ce rapport, qui était dans sa formule première, déséquilibré, s'est vue, après les amendements apportés à ce rapport par les **eurodéputés**, encombrée par sa dure réalité de pays défaillant, en perpétuelle régression généralisée.

Entre un **Maroc** qui évolue **politiquement**, **humainement**, **économiquement** et **culturellement** et une **Algérie** et un**Polisario** qui ne fonctionnent qu'en mode **régression** et **répression**, le **parlement européen** a dressé ces constats et souligner les vérités.

Dans le rapport **Tannock**, il a été souligné :

- L'engagement du **Maroc** en matière de consolidation des **droits de l'Homme**.

- La signature et la ratification par le **Maroc** de plusieurs traités internationaux relatifs aux**droits de l'Homme**, notamment la **convention internationale des Nations Unies pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées**, le**Pacte international relatif aux droits civils et politiques**, la **Convention des Nations Unies contre la torture**, la **Convention des Nations Unies sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes** et la **Déclaration des Nations Unies sur la protection des défenseurs des droits de l'homme**.

- Les invitations marocaines aux délégations internationales ad hoc, y compris les différentes procédures spéciales et notamment le **Rapporteur spécial des Nations Unies sur la torture**.

- Les conclusions des **Nations Unies** sur les **droits culturels** au **Maroc** qui observent avec satisfaction les dispositions relatives au respect des **droits culturels** qui ont été incluses dans la nouvelle **constitution** marocaine et saluent la mise en place d'une **chaîne de télévision sahraouie.**

- Le travail efficace du **Conseil National des Droits de l'Homme** (**CNDH**) et les efforts, reconnus par les **Nations Unies**, déployés pour améliorer la documentation des allégations de violations des **droits de l'homme** au **Sahara**, en particulier par l'intermédiaire du **CNDH**, qui dispose de bureaux à **Laâyoune** et **Dakhla**.

- L'accueil positif réservé par le **gouvernement marocain** aux recommandations du **CNDH** et l'adoption, par le **Maroc**, en **2012** de trois des cinq recommandations du **Conseil de Sécurité des Nations unies** sur la situation des **droits de l'Homme** au **Sahara**.

- Le rôle de chef de file que le **Maroc** joue en **Afrique** et dans la région du **Sahel** dans les domaines de la lutte contre le**terrorisme** et pour la promotion de la coopération pour le développement.

Le **Parlement européen**, en conclusion a salué les avancées du **Maroc** et son engagement en faveur de la poursuite de ses réformes **démocratiques**, et a ainsi exprimé sa volonté à intensifier ses relations avec le royaume dans le cadre du **Statut avancé**.

L'ALGÉRIE ET LE POLISARIO QUI RÉGRESSENT :
En face de ce **Maroc** se démocratisant, l'**Algérie** et le **Polisario**, des abysses dictatoriales déshumanisées, où les graves atteintes des **droits de l'homme**, sont réalités quotidiennes.

Ainsi, le **parlement européen** s'est alarmée via le **rapport Tannock**, de la dure vie imposée inhumainement aux**sahraouis** des camps du **Polisario**, par ce dernier et par l'**Algérie**.

Le rapport a énuméré les graves conditions dans lesquelles gisent les détenus des camps, auxquels sont interdits tous les droits, de **libre circulation**, de **libre expression** ou de **libre choix.**

Le rapport a noté et condamné :

- Le manque d'informations claires concernant le nombre précis des habitants des camps de **Tindouf**, et il a exigé du**Polisario** et de l'**Algérie** de cesser leurs menaces de carnage à chaque fois qu'un **recensement** régulier internationalement mené, est demandé.

- La pauvreté et le manque de services de base dans les camps de **Tindouf**, surtout en ce qui concerne la **nutrition**, les soins de **santé** et l'accès à l'**eau potable**.

- La pauvreté dans les camps de **Tindouf**, associée à une absence de perspectives à long terme pour bon nombre de**sahraouis**, qui rendent ces derniers, faciles proies, des **groupes terroristes algériens**, qui terrorisent la région toute entière et y sèment, au profit d'obscures bénéficiaires, la **déstabilisation**.

-Le danger lié au recrutement facilité des jeunes **sahraouis** dans les **réseaux algériens criminels** et **terroristes** et qui profitant de la perméabilité douteuse des frontières, ont embrasé le **nord du Mali**.

- L'enlèvement de trois travailleurs humanitaires européens dans le camp de **Rabouni** en **octobre 2011**.

Le **rapport Tannock** a en fin ordonné à l'Algérie d'assumer ses responsabilités pour améliorer la situation des **droits de l'Homme** dans les camps de **Tindouf**, et a appelé à accorder aux observateurs indépendants des **droits de l'homme**, un accès libre, régulier et illimité, aux camps et à enquêter rigoureusement sur chaque fait rapporté.

http://www.lemag.ma/Rapport-Tannock-Le-Maroc-evolue-l-Algerie-et-le-Polisario-regressent_a76400.html

الصبار: ملف بن بركة جد معقد وحتى القضاء الفرنسي لم يستطع تحريكه

أيوب الريمينشر في اليوم 24 يوم 29 - 10 - 2013

اليوم تحل ذكرى 48 لاغتيال المهدي بن بركة ومع ذلك لم يجد هذا الملف طريقه إلى الحل، ومازالت قضية اغتيال الزعيم التاريخي لغزا من دون جواب محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أقر بأن ملف المهدي بن بركة هو من الملفات الشائكة، التي يشتغل المجلس عليها، إضافة إلى عدد من ملفات المغاربة الذين كانوا ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

الصبار قال ل "اليوم 24" بأن السبب في عدم الوصول إلى النتائج نهائية في هذا الملف هو أن صعوبته، وأنه لا يتعلق بالمغرب وحده بل هناك الجانب الفرنسي، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن القضاء الفرنسي بما له من قوة لم يستطع لحد الساعة تحريك الملف، "لذلك فنحن نشتغل لوحدنا من دون التنسيق مع الجانب الفرنسي، ولا أقول أننا سنصل إلى نتائج حاسمة في هذا الملف، لكن ما توصلنا إليه سنعرضه لأن الرأي العام لن ينتظر إلى الأبد".

قضية المهدي بن بركة سبق لها وأن فجرت أزمة بين وزارة العدل المغربية ونظيرتها الفرنسية، بعد أن استدعى القاضي الفرنسي ماريل كلا من الجنرال عبد الحق القادري وكذلك الجنرال حسني بنسليمان قائد الدرك الملكي، واعتذار الجانب المغربي عن استدعاء هاتين الشخصيتين.

الصبار تحدث أيضا عن التقرير السنوي، الذي يصدره المجلس عن وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، وقال بأن المجلس قد انتهى من إعداده، وسيتم عرضه خلال الأيام القليلة المقبلة على الرأي العام.

http://www.maghress.com/alyaoum24/3461

L'instauration des droits humains est une opération multiforme

A cœur ouvert avec Mohamed Charef,Saoudi El AmalkiPublié dans Albayane le 29 - 10 - 2013
président de la Commission régionale des droits de l'homme
Durant une bonne période, Mohamed Charef, enseignant chercheur et président de la Commission régionale des droits de l'homme dirige, avec brio et maestria, cette instance qui renferme une pléiade de démocrates dans la région. Son action aussi fugace que laborieuse s'attelle, plus particulièrement, à faire de cette valeur humaine une pièce motrice des comportements au quotidien et une charnière des droits dans la vie active. Entretien.
Al Bayane : Quelles actions entreprises pour quels desseins escomptés ?
Mohamed Charef : Dès le départ, nous nous sommes focalisés sur la mise en place d'une structure synergétique, susceptible de créer, autour d'elle, une dynamique de plus en plus ascendante. Pour ce faire, il avait fallu structurer nos lieux et mécanismes de travail, en partenariat avec nombre d'intervenants, notamment le département de l'éducation et de la formation grâce auquel nous avons pu nous doter d'un espace réhabilité à cet effet. Par la suite, nous nous sommes penchés sur la mutualisation des efforts en nous ouvrant sur toutes les potentialités œuvrant dans le domaine des droits de l'homme, sans nous montrer, à aucun moment, «tuteurs» ou encore «accapareurs» du secteur. Nous nous sommes conduits en partenaires, adeptes de l'écoute et de l'interaction. C'est pour cette raison que nombre d'acteurs du domaine ne trouve aucune peine à nous approcher. Dans ce sens, nous avons toujours procédé par groupes de travail auxquels s'ajoutent, bien entendu, des acteurs des droits de l'homme de la région afin de former une réelle communion symbiotique.
Comment tentez-vous de mettre en illustration cette symbiose au sein de la communauté institutionnelle et associative dans la région?
Il ne fait pas de doute que le travail collectif demeure notre préoccupation majeure, car nous n'avons pas prétendu, un seul instant, que ce secteur relève exclusivement de notre ressort. A ce propos, nous nous mettons constamment à la disposition de toute action allant dans le sens de la consolidation et de l'élargissement des idéaux des droits de l'homme. A cet égard, nous nous sommes associés à plusieurs programmes et actions menés par le réseau associatif aussi bien dans le monde rural que les milieux urbains. Car, nous croyons fermement que la conjugaison des efforts mène, sans conteste, aux objectifs attendus. Nous avons donc tenu à être présents dans toutes les activités tant celles tenus par les associations que les partenaires d'autres horizons, tout en essayant, dans la mesure du possible, d'apporter notre appui au niveau de la logistique, de l'expertise et de la documentation. Il faut bien dire que l'entrain associatif et institutionnel est, pour nous, un leitmotiv manifeste pour rallier toutes ces actions, sans réserve. A titre indicatif, nous avons adhéré, récemment, à la caravane de la mémoire qui a été organisée à Tiznit et à Taghjijt, en dédicace posthume aux deux résistants de proue, en l'occurrence BrahimTizniti et de Lahcen Taghjijti. En nous alliant à cette manifestation à laquelle a participé une panoplie d'acteurs des droits de l'homme et de militants politiques et syndicaux, nous avons estimé que cette action rentrait dans le vif de nos soucis, en vue de contribuer à la réhabilitation des «offenses» qui ont été commises envers les patriotes des années de plomb et sous le joug colonial.
Quels messages tentez-vous de transmettre, à partir de cette instance régionale, relevant du Conseil national des droits de l'homme ?

Vous savez, depuis déjà quelques années, notre pays a cumulé des acquis considérables dans le sens de la préservation des droits de l'homme. Cette entreprise s'insère, évidemment, dans le sillage du processus démocratique multiforme dans lequel s'est engagée notre nation, d'une manière déterminante et irrévocable. Bien entendu, nous n'avons jamais considéré que ces cumuls positifs constituaient une fin en soi. Le chemin de cette opération ardue et complexe est bien long. Dans ce sens, le Maroc a pu mettre en place des structures, à même de consolider ces performances, notamment le Conseil national des droits de l'homme, les commissions régionales du conseil, l'institution du Médiateur, l'Instance équité et réconciliation, l'Instance de lutte contre la corruption... S'ajoutent à cela les multiples associations et organisations des droits de l'homme, à travers toutes les régions du royaume. Cet arsenal, unique en son genre, s'attelle, en effet, à fortifier ces acquis et à mettre notre pays dans le giron des pays démocratiques dans le monde. Compte tenu de tout ce contexte tant national que mondial, notre structure régionale se déploie, avec tous les moyens dont elle dispose, pour vulgariser les principes des droits de l'homme dans les divers espaces de la vie sociétale. C'est ainsi que notre action s'ancre dans le milieu scolaire où s'activent des apprenants de tous âges, dans la vie associative où évoluent des jeunes, toutes sensibilités et vocations confondues, dans l'espace intellectuel où se consacrent des acteurs de la vie académique, artistique et culturelle. Pour ce faire, nous avons mis sur pieds un éventail riche et varié pour combler toutes les attentes possibles. Pour ce qui est des doléances et des requêtes émanant des citoyens, victimes de violations et de transgressions, nous essayons de porter tout le soutien nécessaire, en tendant des passerelles de solidarité avec tous les intervenants.

Pensez-vous que les droits de l'homme, dans notre pays, sont de nature à placer notre pays parmi les nations démocratisées ?

Sans aucun doute, la cadence de l'instauration des droits de l'homme va crescendo. Grâce à cette volonté politique, nous avons pu incruster certains outils dans ce sens. Nos textes institutionnels ont, de loin, mis en fonction des structures de haute importance, notamment au niveau de la parité, de l'égalité et de la jurisprudence, en général. Cependant, la concrétisation de toutes ces prouesses contextuelles et textuelles laisse toujours à désirer. C'est à ce niveau qu'il va falloir faire le plus gros du travail, afin de mettre d'aplomb ce déficit. D'autre part, on a toujours tendance à lier les droits de l'homme aux questions d'ordre institutionnel, en termes de libertés. Or, à mon avis, les droits sociaux se rapportant à l'emploi, à la scolarité, à la sante, à l'habitat, à la culture... sont également des impératifs de grande nécessité pour les citoyen. C'est là aussi où l'effort devait être mené.

http://www.maghress.com/fr/albayane/118900